الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.21

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
15 January 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد باولر ..... (ملاوي)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19500X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/70/13 و A/70/13/Add.1 و A/70/379 و A/70/380 و A/70/340 و A/70/319)

١ - الرئيس: قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يفخر بنجاح الأونروا في توفير تعليم جيد، وهو ما نتج عنه ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والخدمات الطبية، وخفض معدلات وفيات الرضع والإصابة بالأمراض المعدية، فضلا عن البرامج الإنسانية والإنمائية التي ساعدت الكثير من اللاجئين الفلسطينيين على الخروج من دائرة الفقر. وأدت الوكالة أيضا دورا لا يُقدّر بثمن في توفير الشعور بالأمل والكرامة لهذا المجتمع الضعيف.

٢ - وأضاف قائلا إن نصف مليون من الأطفال اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط واجهوا في هذا الصيف احتمال فقدان حقهم في التعليم بسبب أزمة تمويل الأونروا. ويلزم أن يكثف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى الحيلولة دون وقوع أزمة مالية مماثلة في المستقبل. وشدد على أن الوكالة تعتمد على دعم المنظمة للاضطلاع بولايتها، وأن الدول الأعضاء مسؤولة عن دعمها في وقت يمر فيه الشرق الأوسط بأزمة، فقال إن من المهم أن تواصل الوكالة العمل حتى التوصل إلى حل دائم لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

٣ - السيد كراينبول (المفوض العام للأونروا): قال إن من المؤسف أن اللاجئين الفلسطينيين، بعد سنة من الحرب الفتاكة التي دارت رحاها في غزة، يشعرون بالتخلي عنهم أكثر من أي وقت مضى. فقد وصل الضعف والعزلة إلى مستويات لم تُرَ على مر أجيال، حيث تُدخِل التراعات المتصاعدة في الشرق الأوسط مجتمعا تلو الآخر في آتون من انعدام الأمن. وقد خلقت الحالة الراهنة أزمة وجودية جديدة للاجئين الفلسطينيين؛ حيث تعرض كثير منهم بالفعل لأوجه عدم المساواة والتمييز الشديدين. بل اختار بعضهم الهرب، متى أمكنه ذلك، منضما إلى موجات نزوح اللاجئين إلى جميع أنحاء المنطقة وإلى أوروبا.

٤ - ومضى قائلا إن مكاسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت على مدى عقود في منطقة الشرق الأوسط الكبير معرضة للخطر بشدة في ضوء تلك الظروف. ويجب إيجاد صلة بين اللاجئين الفلسطينيين والأونروا وأهداف التنمية المستدامة التي اعتُمِدت مؤخرا. فأهداف التنمية المستدامة، بما تضمنته من بنود في مجالي الحكم الرشيد والعدالة، ترنو إلى تحقيق إلى ما هو أبعد من المستقبل المنظور للاجئين، ما داموا يقعون ضحايا نزاع لا يجد حلا كانت نتيجته انتهاك حقوقهم الأساسية دون أدنى سبيل إلى التعويض. واستدرك قائلا إن الفلسطينيين قد حققوا كثيرا من التزاماتهم في مجال التنمية البشرية على النحو الوارد في الأهداف، ولا سيما الهدف المتمثل في حصول كل طفل على تعليم جيد وشامل للجميع.

٥ - وأوضح قائلا إن التعليم لطالما كان في صميم ولاية الأونروا، منذ إنشائها، واضعة بذلك حجر الأساس للنجاح في النهوض برأس المال البشري للاجئين الفلسطينيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحفاظ على تلك الإنجازات وزيادتها حتى التوصل إلى حل عادل ودائم.

٦ - وتابع قائلا إن برنامج الأونروا الرئيسي المخصص لعدد يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ من أطفال المدارس اللاجئين الفلسطينيين وللتدريب المهني لعدد يبلغ ٧ ٠٠٠ من الشباب تعرض، هذا الصيف، للتهديد بالوقف عن العمل إلى أجل غير مسمى بسبب نقص في التمويل. فتأجيل افتتاح مدارس الوكالة كان من شأنها أن يُعرض تحقيق هدف رئيسي من

أهداف التنمية المستدامة للخطر، مما يحرم هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم، ويبعث برسائل صادمة إلى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين برمته. وفي سياق الوضع الراهن في الشرق الأوسط، كان من شأن تلك النتيجة أن تشكل تهديدا للأمن الإقليمي.

٧ - وأردف قائلا إن إدارة الأونروا اضطرت، في ظل ما تواجهه من عجز مالي خانق، إلى اتخاذ تدابير قاسية عاجلة للحد من النفقات المقررة. وكما جاء في التقرير الخاص للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بشأن الأزمة المالية للوكالة لشهر آب/أغسطس (A/70/272)، تشمل تلك التدابير تجميد التوظيف، وزيادة أقصى حد لعدد التلاميذ في الفصل الدراسي، وخفض مقداره ٨٥ في المائة في الخدمات الاستشارية الدولية والعقود القصيرة الأجل، واستحداث سياسة استثنائية لتسوية نهاية الخدمة لمن يرغب من الموظفين.

٨ - واستطرد قائلا إن علاج العجز تطلب أيضا دعما فعالا من أصحاب المصلحة الخارجيين. وفي إطار الجهود الاستثنائية التي تبذلها الأونروا لتعبئة الموارد، أفضت الجهود التي بذلها الأمين العام ونائبه، إلى جانب الدعم القوي المقدم من الحكومة الأردنية، بما في ذلك وزير خارجيتها، ومن الرئيس ورئيس الوزراء الفلسطينيين، إلى جمع المبلغ المطلوب وقدره ١٠١ مليون دولار للتمكين من إعادة فتح مدارس الأونروا في الوقت المقرر. وقد تبرعت بنصف الأموال المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. وأعرب عن امتنانه لجميع الجهات المانحة التي ساهمت في ذلك الجهد، ولجميع الجهات المانحة للوكالة والبلدان المضيفة لها التي تكفل، معا، تمكين الوكالة من تقديم خدماتها الأساسية في عام ٢٠١٥.

٩ - وذكر أن الأحداث التي وقعت في صيف عام ٢٠١٥ هي بمثابة إنذار للمجتمع الدولي بأن يتخذ من الخطوات الجدية، في إطار جهد جماعي، ما يكفل إرساء أساس مالي للوكالة يتوافر له مزيد من مقومات الاستمرار في المستقبل.

١٠ - وأتبع ذلك بقوله إن الأونروا لم تتردد في الاضطلاع بالمسؤولية من أجل ضمان استمرارية التمويل، وستستحدث تدابير إضافية لمراقبة التكاليف، مع تحقيق الاستفادة القصوى من أثر مواردها المتواضعة. وإنه أصدر تعليمات إلى كبار المديرين لديه لترتيب الأنشطة المتصلة اتصالا مباشرا بتقديم الخدمات وفقا لما لها من أولوية، وضمان تبسيط مهام الدعم وضغط ميزانياتها على نطاق الوكالة. وفي إطار توجيهات نائب المفوض العام الصارمة، استرُشِد بهذا النهج في إعداد ميزانية الوكالة لعام ٢٠١٦؛ حيث ستكون أول ميزانية تستفيد من نظام جديد لتخطيط موارد المشاريع. وسيقل أيضا التعرض للمخاطر المتصلة بصرف العملات عن طريق تعزيز استراتيجيات التحوط المالي، بدعم من لجنة استشارية جديدة تضم خبراء خارجيين.

١١ - واسترسل قائلا إن العجز المتوقع في ميزانية الأونروا لعام ٢٠١٦ قد انخفض إلى ٨١ مليون دولار، مما أسفر عن وفورات لم يسبق لها مثيل بلغت أكثر من ٥٠ مليون دولار مع الاستمرار في عدم زيادة ميزانية البرامج. وهذه التدابير وغيرها تُتَخذ لخفض تكلفة القيام بالأعمال التجارية مع الحفاظ على مستوى أداء الوكالة، وحصول اللاجئين على الخدمات، وتحسينهما إن أمكن. وستواصل الأونروا قياس نتائج البرامج حسب الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

١٢ - واستدرك قائلا إنه سيلزم توفير موارد إضافية للتعويض عن العجز المتوقع. وتدرك الوكالة أن الجهات

المانحة التقليدية تتوقع منها الابتكار في استحداث مصادر جديدة للتمويل، من الممكن أن تضم صناديق البنك الدولي الاستئمانية للتعليم، وأدوات التمويل الإسلامي مثل الزكاة والوقف والسندات الاجتماعية والمشاركات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من مصادر الإيرادات من القطاع الخاص، والتبرعات الخيرية. ويحدو الوكالة الأمل في أن يكون مشروعها التجريبي بين أولى المشاريع التي تثبت الطاقات الكامنة في التمويل الإسلامي بالزكاة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦.

١٣ - وواصل كلامه قائلا إن الوكالة ستظل، رغم بحثها عن فرص تمويل جديدة، في حاجة ماسة إلى دعم من الجهات المانحة لفتح مصادر تمويل جديدة كالبنك الدولي؛ إلا أن التمويل يجب أن يحظى بدعم الدول الأعضاء؛ حيث يحتاج منها إلى التزامات مجمّعة ويمكن التنبؤ بها ومتعددة السنوات. وشدد على أهمية دعم الجهود التي بذلتها مؤخرا جهات مانحة من دول الخليج، وضمان مواصلة الجهات المانحة تنفيذ التزاماتها التمويلية السابقة على الأقل، كلما أمكن ذلك.

١٤ - وأعقب ذلك بقوله إن تعزيز قدرة الأونروا على البقاء من الناحية المالية مسؤولية جماعية. فعلى موظفيها والقائمين على إدارتها تنفيذ الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والمالية، وفقا لاستراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. أما البلدان المضيفة، فعليها أن تواصل دعم اللاجئين الفلسطينيين وإكرام ضيافتهم وأن تحمي حقوقهم، وهو ما يوفر لأولئك اللاجئين أفضل فرصة للتمتع بمستقبل أفضل.

١٥ - وأشار إلى أن لدى الأونروا هياكل أساسية متشعبة تتمثل في ٦٨٥ مدرسة فيما يقرب من ٦٠ بلدة ومخيما للاجئين على امتداد منطقة عملياتها، ولهذا، يُنحى باللائمة جزئيا على نطاق برنامج الوكالة التعليمي في التسبب في الأزمة المالية لعام ٢٠١٥.

١٦ - وأوضح يقول إن النزاع الدائر في سورية قد عرّض النظام التعليمي للأونروا للدمار. فقد ألحق أضرارا بتسعة وأربعين من مدارسها البالغ عددها ١١٨ مدرسة منذ عام ٢٠١١، ولم يستمر في العمل سوى ٤٢ مدرسة فحسب. وفي حين أن نحو ٦٦ ٠٠٠ طالب كانوا منتظمين في مدارسها قبل بدء النزاع. أما الآن، فإجمالي هذا العدد يبلغ ٤٥ ٠٠٠ طالب، ويخضع للظروف الأمنية. وكان يعمل أحد عشر من أصل الأربعة عشر موظفا من موظفي الأونروا الذي قتلوا في أثناء ذلك النزاع في برنامج الوكالة التعليمي. وقال معقبا على ذلك إن وفد وكالته يدين بأشد العبارات الانتهاك الصارخ لحقوق الأطفال وجميع المدنيين.

١٧ - وضرب مثلا لما ذكره قائلا إن مجموعة مسلحة متطرفة كانت تشن هجوما على فصائل أخرى استولت على مدرسة تابعة للأونروا في مخيم عين الحلوة في لبنان في وقت سابق من هذا العام، ولم تغادرها إلا بعد وساطة من شخصيات بارزة في المخيمات. واستمر تأثر المدارس في لبنان بأعمال العنف الدائرة بين الفصائل، مما كان له آثار خطيرة على اللاجئين الفلسطينيين. وخلال الأعمال العدائية التي وقعت في غزة في صيف عام ٢٠١٥، أصيبت ٨٣ مدرسة بأضرار، منها ٧ مدارس تستخدم كمراكز لاستقبال الحالات الطارئة. وفي ذروة التشريد، أوت ٩٠ مدرسة من مدارس الأونروا ٣٠٠ ٠٠٠ شخص -أي ما يقرب من ١٧ في المائة من مجموع سكان غزة.

١٨ - وعرضَ لزيارته الأخيرة إلى مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين المنكوبين بالنزاع، فقال إنه لمس الدور الأساسي الذي يضطلع به نظام الوكالة التعليمي في دينامية النزاع الإقليمي. وأشار إلى أن الآباء الذين نجوا من عامين من

حصار بلا رحمة تحدثوا معه بإيجاز، في مخيم اليرموك في آذار/مارس ٢٠١٥، عن الاحتياجات التي تضمن بقاءهم قبل أن يثيروا موضوع تعليم الأطفال. ولئن كانت قوى العنف والتشتت وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية مجتمعةً هي الدافع وراء تدفق اللاجئين خارج الشرق الأوسط، فالحضور المؤسسي للأونروا يوفر مساحة مستقرة تمكّن اللاجئين الفلسطينيين من تقوية عزيمتهم، وشحذ قوتهم، والتكيف مع ما يأمل كثيرٌ منهم أن يكون تشريدا مؤقتا، والبدء في بناء حياتهم من جديد. فسيساعد هؤلاء اللاجئون المجتمعات المحطمة التي ينتمون إليها على التعافي بعد انتهاء النزاع.

١٩ - وزاد على ذلك قائلا إن التعليم، لا شك، مصدر أساسي من مصادر الأمل والقوة للشباب الفلسطيني الذين طالما حُرموا من الفرص والحقوق. فضمان حصولهم على التعليم لا يزال وسيلة حاسمة تحول دون تغذية نزعة التطرف وتحافظ على فرصة بلوغ مستقبل أفضل. وتُطلع مناهج الوكالة الدراسية في مجال حقوق الإنسان الفلسطينيين من الفتيان والفتيات على أهمية احترام حقوق الآخرين وتتيح لهم فهما أفضل للحقوق التي ينبغي أن يتمتعوا بها.

٢٠ - وأعقب ذلك بقوله إن الحصار غير المشروع لا يزال مضروبا على غزة، معرضا الفلسطينيين للعقاب الجماعي وحائلا دون تمتع الجميع، دون ثلة قليلة منهم، بفرص العيش بطريقة طبيعية من خلال التفاعل مع العالم الخارجي وغير ذلك. وبات ٠٠٠ ٨٩٣ لاجئ فلسطيني يعتمدون على الغذاء - وهو ما يعادل أحد عشر ضعف عددهم منذ أكثر من ١٥ عاما. ويبلغ معدل البطالة في غزة ٤٢ في المائة وهو أعلى معدل بطالة في العالم، بينما يبلغ معدل البطالة لدى شباب اللاجئين ٧٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، شهد اقتصادها نموا سلبيا بنسبة ١٥ في المائة، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٧٢ في المائة فقط من مستوى عام ١٩٩٤.

٢١ - وفي معرِض كلامه عن جهود الأونروا، قال إنها بذلت جهودا ضخمة من أجل إصلاح ٧٥٠ ١٤٠ مترل ومأوى للاجئين فلسطينيين تضررت من جراء الصراع المدمر الذي دار في غزة، حيث أتمت أكثر من نصف عدد حالات الترميمات الطفيفة لمساكن اللاجئين الفلسطينيين. واستدرك قائلا إن أول عملية إعادة بناء لمترل لاجئ فلسطيني متهدم بالكامل قد استغرقت ما لا يقل عن ١٤ شهرا؛ ورغم منح الموافقات على حوالي ١٧٠ مترلا، فيجب تسريع وتيرة إعادة البناء، ولا يزال التمويل غير كاف لإعادة بناء المنازل التي دُمرت أو تضررت بشدة في عام ٢٠١٤.

٢٢ - وأتبع ذلك بقوله إن خمسة عشر عاما من الصراع المسلح الدائر حاليا وثماني سنوات من الحصار قد دمرت الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة والصناعات المترلية في غزة. فهياكلها الأساسية هشة وقدرتها على توفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وكلاهما ضروري لبقاء السكان على قيد الحياة، محدودة. وقد توقعت الأمم المتحدة أن تصبح غزة مكانا غير صالح للعيش بحلول عام ٢٠٢٠، ما لم على يُشرِك المجتمع الدولي جميع الأطراف المعنية لرفع الحصار المضروب عليها ودعم الأنشطة الإنسانية والإنمائية واسعة النطاق. أما الأوضاع التي تدعو للأسف المفروضة على سكان غزة - ونصفهم من الأطفال- فلا يمكن وصفها إلا بأنها لا أخلاقية ويتعذر الدفاع عنها وتقوض الأمن وتنتهك حقوق الدول والشعوب في المنطقة.

٢٣ - وواصل قائلا إن تصعيد أعمال العنف والاحتجاجات مؤخرا في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، أثرت تأثيرا مباشرا على الفلسطينيين؛ حيث أسفرت عن ٧١ قتيلا وما يزيد على ٥٠٠ ٧ مصاب في

الشهر الأول من الاضطرابات. وكما قال نائب الأمين العام في مناقشة مجلس الأمن الفصلية حول الشرق الأوسط، لم تكن الأزمة لتنشب لو كانت لدى الشعب الفلسطيني، بين أمور أخرى، توقعات تبعث على الأمل في إقامة دولة فلسطينية تتوافر بها مقومات البقاء، واقتصاد يوفر الوظائف والفرص، وسيطرة على أعمالهم القانونية والإدارية. وتشعر الأونروا بالصدمة إزاء التصاعد المفاجئ في أعمال العنف مما يؤثر على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، ونمط القوة القاتلة التي تُستخدم ضد الفلسطينيين، والزيادة في استخدام الذخيرة الحية في مخيمات اللاجئين وحولها، والتوسع الاستيطاني، وزيادة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد اللاجئين الفلسطينيين، وتشريد اللاجئين الفلسطينيين نتيجةً لهدم المباني وتدميرها. ومما يثير قلق الوكالة أيضا التهديدات الإسرائيلية الطويلة الأجل الرامية إلى نقل تجمعات البدو، وأغلبهم من اللاجئين الفلسطينيين، من المنطقة جيم إلى ثلاث بلدات. وتتعارض عمليات النقل هذه مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.

٢٤ - وأشار إلى أن نحو ٠٠٠ ٤٥٠ لاجئ فلسطيني -أي ٨٠ في المائة من إجمالي عددهم قبل الحرب- ما زالوا في سورية؛ ويحتاجون جميعا تقريبا إلى مساعدة الوكالة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وتشير تقديرات الأونروا إلى أن ٠٠٠ ٥٨ لاجئ فروا إلى لبنان والأردن، بينما فر ٠٠٠ ٥٢ لاجئ إلى مواقع خارج مناطق العمليات مثل أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفقد كثير منهم أرواحهم بطريقة مأساوية في رحلتهم الخطير إلى أوروبا.

٢٥ - واسترسل قائلا إن قدرة الأونروا على توفير مأوي الطوارئ والتعليم والخدمات الصحية في المواقع التي يوجد بها اللاجئون باستخدام هياكلها الأساسية القائمة منذ وقت طويل قد أدى، دون شك، دورا مهما في قرار فُرادىَ الأسر البقاء في سورية. ولذلك فإن من الضروب للغاية أن تُموّل تلك الخدمات الطارئة تمويلا كافيا وأن تواصل الوكالة توفير التعليم للأطفال الذين يعيشون في ظروف حرجة.

٢٦ - وأكمل كلامه قائلا إن دعم الجهود التي تبذلها الوكالة في سورية أمر فعال من حيث التكلفة وإنساني على حد سواء؛ حيث تشير التقديرات الأخيرة إلى أن تكاليف دعم اللاجئين الفلسطينيين أعلى بمقدار سبع مرات في أوروبا عنها في سورية. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، لن يُلبى سوى ما يزيد قليلا عن نصف المبلغ الوارد في نداء الطوارئ لعام ٢٠١٥ الذي أطلقته الوكالة وهو ٤٢٠ مليون دولار. ومع اقتراب فصل الشتاء، ثمة حاجة إلى ١٢٤ مليون دولار لسد الاحتياجات الطارئة من أموال نقدية ومأوي واستعدادات لفصل الشتاء، و ٣٠ مليون دولار للمساعدة الغذائية الطارئة، و١٧ مليون دولار للتعليم في حالات الطوارئ و٢٤ مليون دولار لتوفير سبل العيش. وإذا قُدمت الخدمات المحددة بالكامل، فيمكن أن تكون الفيصل، إلى حد كبير، في قرار اللاجئين البقاء في سورية من عدمه.

٢٧ - وعلل ذلك قائلا إن اللاجئين الفلسطينيين يتوقون إلى الاستقرار. وحتى في منطقة اليرموك وما يحيط بها من مناطق أثخنتها المعارك بجراح لم تبرأ آثارها بعد و لم تتح للوكالة إمكانية دخولها إلا بشكل محدود، فلا يزال اللاجئون يعيشون في أسوأ الظروف متعلقين بالأمل في أن يستطيعوا العودة إلى سابق حياتهم. ويتحتم على المجتمع الدولي تقديم المساعدة لهم ودعم أعمال الطوارئ التي تضطلع بها الأونروا. وأشاد بجسارة موظفي الوكالة في سورية، الذي فقد ١٤ منهم أرواحهم، وبات ما يقرب من ٣٠ منهم في عِداد المفقودين أو المحتجزين. وأضاف إلى ذلك قائلا إن عددا قليلا جدا من الوكالات هو ما يمكنه الاستمرار في العمل ظل مثل تلك الظروف.

٢٨ - وعرض للوضع في لبنان، فقال إن وضع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين هناك والعدد الآخر البالغ ٠٠٠ ٤٢ لاجئ فلسطيني العائدين من سورية وفرص العمل المتاحة لهم لم يطرأ عليها أي تغيير. وإن احتياجات المجموعة الأخيرة من اللاجئين إلى الأموال النقدية والغذاء ومعونة السكن والرعاية الصحية الطارئة احتياجات عاجلة. فعلى سبيل المثال، اضطرت الأونروا في الآونة الأخيرة إلى وقف دعم السكن الذي تقدم إلى أسر اللاجئين الفلسطينيين العائدين من سورية، وهو ما يُعرّض عشرات الآلاف لاحتمال التشرد في شوارع لبنان.

٢٩ - وتابع قائلا إن ضعف آليات التكيف من شأنها أن تحد من قدرة اللاجئين على البقاء في لبنان بصفة مؤقتة، مما يزيد من فرصة إما عودتهم إلى سورية أو المخاطرة بسلوك دروب التهريب الخطيرة للوصول إلى أوروبا. وأما مركزهم القانوني الهش، فيُصعّب عليهم هو الآخر الحصول على الوثائق المدنية المتعلقة بالولادة والزواج والطلاق والوفاة. وستؤدي هذه الحالة، إذا تُركت دون حل، إلى ظهور سكان لا يحملون الوثائق اللازمة، مع ما يُصاحب ذلك من مخاطر. إلا أنه لاحظ مع الارتياح أن اللاجئين الفلسطينيين من الأطفال العائدين من سورية البالغ عددهم ٥٠٠ ٦ طفل قد أحرزوا النتائج ومستويات الأداء التي يحرزها الطلاب اللاجئون الذين يعيشون أصلا في لبنان.

٣٠ - ووجه الانتباه مرة أخرى إلى أكبر المشاريع السكنية للوكالة، وهو مخيم نهر البارد للاجئين، الذي تمضي عملية إعادة بنائه ببطء شديد بسبب قلة الأموال المقدمة من الجهات المانحة. وأعرب عن امتنانه للمملكة العربية السعودية على الدعم الإضافي المقدم منها، ولكنه أشار مع القلق إلى أن نحو نصف عدد الأسر المشردة قبل ثماني سنوات لا تزال مشردة. وإلى أن عدم إنجاز المشاريع على وجه السرعة يدل على عدم فهم المجتمع الدولي مدى المهانة البالغة التي يترتب عليها استمرار آلاف من السكان في العيش في مآوي مؤقتة غير ملائمة.

٣١ - ونوه باستضافة الأردن أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين -أي ٢,١ مليون لاجئ- فضلا عن ٠٠٠ ١٦ لاجئ تشير التقديرات إلى أنهم فروا من سورية. وقال إن الأردن ولبنان قد تضررا بشدة من جراء الأزمة السورية وإنهما يستحقان مزيدا من الدعم الدولي لتعزيز القدرة على التحمل لدى العدد الكبير من اللاجئين العائدين من سورية ويؤويهم أيٌ من البلدين. وتدرك الأونروا العبء الضخم الملقى على كاهل الأردن، وقد طلبت إلى حكومته أن تكفل المساواة في المعاملة والحماية لجميع اللاجئين وفقا للمعايير الدولية.

٣٢ - وسرد قائلا إن الأزمة المالية التي مرت بها الأونروا في ذلك الصيف عَرَضٌ يدل على أزمة وجودية أوسع نطاقا يمر بها النظام الإنساني في العالم، حيث لا تستطيع موارد الجهات المانحة التي يتألف منها أن تواكب الاحتياجات المتزايدة. وإن الأونروا توفر احتياجات ٤٤ في المائة من اللاجئين الطويلي الأجل في العالم، وتجمع بنجاح بين التمويل الإنساني والتنموي؛ إذ تحث المؤسسات والكيانات على معالجة الاحتياجات الطارئة وتقديم خدمات التنمية البشرية.

٣٣ - وذكر أن الأونروا تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها رئيسة الأمانة العامة لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني جميلة محمود وفريقها بهدف التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في تحديد السبل الكفيلة بإعادة تشكيل النظام الإنساني العالمي. وأضاف أن ثمة ضرورة لابتكار نهج جديدة لضمان توفير الرعاية الكافية للمتضررين من الأزمات.

٣٤ - وأتى على ذِكر الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، فقال إن الأونروا، كما تأكد خلال تلك الأعمال، تدعم تمكين العناصر المحلية الفاعلة وتعزيز حماية الفئات السكانية الضعيفة. ولئن كانت الأونروا تؤيد بقوة الدعوة إلى إحياء المبدأ الأساسي المتمثل في وضع العنصر البشري في صميم العمل الإنساني، فما فتئت تعمل في بيئة تتسم بدرجة عالية من الاستقطاب. وفي ضوء الادعاءات الأخيرة بصدور تصريحات غير ملائمة عن موظفي الأونروا، لا سيما في وسائل التواصل الاجتماعي، فالوكالة تدين إدانة قاطعة أي شكل من أشكال المعاداة للسامية والعنصرية؛ فموقفها من هذه المسألة أمر معروف للجميع. وتتعامل مع كل ادعاء بِجديّة، وستواصل اتخاذ إجراءات تأديبية حسبما يقتضي الأمر.

٣٥ - وخلص إلى أن الظلم التاريخي الذي توارثته الأجيال المتعاقبة عن اللاجئين الفلسطينيين لا يزال لا يجد حلا، فأعرب عن أسفه لأن التوصل إلى تسوية سياسية لا يبدو أبدا بعيدا على طائلة المجتمع الدولي. واستدرك قائلا إن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سياسية، كما أظهرت الأحداث الأخيرة في القدس والضفة الغربية، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى على الإطلاق، لا سيما بعد أن بات الشرق الأوسط أكثر تشرذما وفوضى. فقد باءت بالفشل كل الجهود الرامية إلى كبح جماح النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وختم بيانه مشيرا إلى وجوب دعم الأونروا في سعيها إلى تهيئة الظروف الملائمة للاجئين الفلسطينيين للعيش في ظل حياة كريمة حتى التوصل إلى حل عادل لمحنتهم.

تحاور

٣٦ - السيد شفيق (تركيا): أشار إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به الأونروا في منطقة الشرق الأوسط، فقال إن من الواضح، في ظل الأزمة المالية الأخيرة، أن الوكالة تحتاج إلى مزيد من الدعم الدولي. وطلب إلى المفوض العام أن يواصل الحديث عن جهود للوكالة الحالية الرامية إلى تنويع قاعدة الجهات المانحة وتعزيز الشراكات، وعن السبل التي يمكن أن تتبعها الدول الأعضاء لدعم تلك الجهود.

٣٧ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): سأل عما فعله الأمين العام لتنفيذ الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٥ التي طلبت الجمعية فيها إليه أن يدعم التعزيز المؤسسي للوكالة عن طريق توفير الموارد المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وينبغي للأونروا، التي تواجه عجزا كبيرا في الميزانية في عام ٢٠١٥، كما كان حالها في العام الماضي وربما مرة أخرى في العام المقبل، أن تحصل على تمويل يمكن التنبؤ به، وهو أمر غير ممكن في ظل المساهمات الاختيارية.

٣٨ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): أكدت مجددا تقدير وفد بلدها لقيادة المفوض العام للأونروا ودعوته القوية نيابةً عن اللاجئين الفلسطينيين الذي يمرون بلحظات عصيبة، وجميع موظفي الوكالة - الوطنيين والدوليين على حد سواء - لجهودهم التي لا تكل الرامية إلى الاضطلاع بولايتها وتوفير قدر دائم من الاستقرار والأمل. وأقرت بتفانيهم وشجاعتهم في سياق بيئة متقلبة وفي ضوء التحديات الشخصية والمخاطر التي تواجه العديد منهم، نظرا إلى أن أغلبية الموظفين من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم. وفي هذا السياق، وفي إطار متابعة مجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام للتحقيق في بعض الحوادث التي تؤثر على مدارس الأونروا (S/2015/286)، بما في ذلك الهجمات على تلك المدارس خلال فترة العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في عام ٢٠١٤، وفي ضوء عمليات قتل موظفي الأمم المتحدة المتعددة خلال ذلك العدوان، سألت عن التدابير التي اتخذت لتعزيز أمن وحماية موظفي الأونروا

ومبانيها، بما في ذلك في إطار اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وتساءلت أيضا عن الخطوات التي اتخذت، إن وجدت، لضمان المساءلة عن قتل المدنيين في أماكن عمل الوكالة، فضلا عن قتل موظفي الوكالة وتدمير ممتلكاتها على يد السلطة القائمة بالاحتلال.

٣٩ - السيد كراينبول (المفوض العام للأونروا): أعرب عن خالص تقديره للجهات المانحة الحاضرة. وقال إن الوكالة تبذل حاليا العديد من الجهود من أجل توسيع قاعدة مؤيديها التاريخيين، وتنطوي بعض جهودها على مشاركة استباقية مع دولة أعضاء أخرى. وأضاف قائلا إنه زار الصين والاتحاد الروسي وجمهورية كوريا تحقيقا لهذه الغاية. وإن الوكالة ستركز أيضا جهود التواصل التي تبذلها على بلدان في مجموعات إقليمية لإقامة علاقات الدبلوماسية وشراكات، وبالتأكيد ستتعاون مع تركيا في هذا الصدد.

٤٠ - ومضى قائلا إن لدى الأونروا عددا محدودا من سوابق التعاون مع الصناديق الاستئمانية الدولية مثل صناديق البنك الدولي الاستئمانية للتعليم، وستتحقق من استحقاقها الحصول على ذلك التمويل. وعلى خلاف الكثير من المنظمات الإنسانية، لدى الأونروا ميزانية مختلطة بها مخصصات للتكاليف السنوية التي يمكن التنبؤ بها لأنشطتها في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وهي، من هذا الوجه، بمثابة وزارة حكومية من حيث حاجتها إلى ضمان تقديم خدمة ما إلى فئة كاملة من السكان. وفي ضوء هذه التكاليف المتكررة، ينبغي أن يكون لدى الوكالة ترتيبات تمويلية مع الدول الأعضاء، ومع غيرها من الجهات كما هو متوقع، بحيث تكون متعددة السنوات ويمكن التنبؤ بها على نحو أفضل.

٤١ - وأردف قائلا إن المكتب التنفيذي للأمين العام يبذل جهودا مخلصة لضمان تمويل الأونروا ومناصرة مواقفها الدولية، وقد شهدت تلك الجهود زيادة في السنوات الأخيرة. وإن المسألة ما زالت قيد المناقشة في اللجنة الخامسة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأونروا تعتمد اعتمادا أساسيا على المساهمات الاختيارية، وهو ما يتطلب منها تنفيذ عملية تعبئة الموارد، وما تفرضه من تحديات، كل عام.

٤٢ - وواصل كلامه قائلا إن الوكالة أجرت تقييمات أمنية على أرض الواقع وشرعت في تنفيذ عدد من توصيات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في غزة. وأعرب عن قلقه، على نحو أوسع نطاقا، لأن إطار إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ينطبق على الموظفين الدوليين دون الموظفين الوطنيين في الأونروا. ويترتب على هذا الإطار تكاليف سنوية تبلغ ٨٠ مليون دولار للموظفين الوطنيين البالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ موظفا. ويدل عدم قدرة الوكالة على تحمل تلك التكاليف في سورية وفي غزة في العام الماضي على أن إطار إدارة الأمن يختلف عن الإطار الذي ينطبق على أي موظفين وطنيين آخرين في منظومة الأمم المتحدة. واستطرد قائلا إنه يدرس حاليا، في ضوء خسائر الأونروا الفادحة في الأفراد، سبلا أخرى لتناول مسألة إدارة الأمن وتحسينها عموما لجميع الموظفين الوطنيين.

٤٣ - وتطرق إلى قضية المساءلة، فقال إن الأونروا عملت مع إسرائيل خلال بعثة التحقيق وتقصي الحقائق التي شكلتها بنفسها، بهدف تقديم ملاحظاتها بشأن جميع القضايا التي حققت فيها إسرائيل. وقد دعت الأونروا إسرائيل إلى اتخاذ تدابير لتحقيق المساءلة عند بدء عمل بعثات التحقيق وتقصي الحقائق. وستقدم استنتاجاتها هي وتنتظر الانتهاء من العملية قبل القيام بمزيد من التعليق.

٤٤ - السيد سليمان (باكستان): قال إن الحصار الإسرائيلي غير المشروع المضروب على قطاع غزة، الذي يبلغ حاليا عامه الثامن، يجب أن يُرفع وفقا للقانون الدولي

الإنساني، كي يسمح للفئة السكانية العريضة من الشباب في غزة بالانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار المادي وتعزيز الفرص. وإن الاتفاق الثلاثي الحالي بين إسرائيل وفلسطين والأمم المتحدة ليس بديلا عن رفع الحصار. وسأل عما إذا كانت هذه الآلية قد يسرّت بالفعل جهود الوكالة الرامية إلى استيراد اللوازم وتقديم الخدمات والبدء في إعادة بناء الآلاف من مأوي اللاجئين التي تضررت أو دُمرت خلال العدوان الإسرائيلي لعام ٢٠١٤، فضلا عن تلك التي ما زالت دون إصلاح بعد الاعتداءات السابقة. وسأل أيضا عن الحالة الراهنة للأسر التي لم تُبن منازلها مجددا بعد.

٤٥ - السيد حبيب (إندونيسيا): أشار إلى أزمة الأونروا وتدهور التمويل السنوي غير المسبوقين، ووضعها بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، فسأل عن طلبات الوكالة المالية المحددة من الدول الأعضاء.

٤٦ - السيد جاكطة (الجزائر)، أعرب عن استيائه من الحالة المأساوية في الجمهورية العربية السورية، حيث فر آلاف اللاجئين إلى بلدان مجاورة، فسأل عما تقوم به الوكالة في تلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين. وقال إنه ينبغي التأكيد، كما أشار المفوض العام، على أن بعض اللاجئين ملتحقون بالمدارس ويؤدون أداء جيدا فيها في هذه البلدان.

٤٧ - السيد الشندويلي (مصر): قال إن اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ما زالوا يعانون من العديد من السياسات والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة، مثل مصادرة الأراضي وهدم المنازل وزيادة النشاط الاستيطاني. وسأل عما فعلته الوكالة من أجل دعم حقوق أسر اللاجئين المتأثرة بهذه الممارسات تحديدا وتلبية احتياجاتها.

٤٨ - السيد غيدور (إسرائيل): قال إنه يثني على قيادة المفوض العام الفعالة والحِرفية للوكالة، لكن لا تزال لدى بلده تحفظات جوهرية نصية ومنهجية بشأن بعض جوانب تقرير المفوض العام (A/70/13)، وأهمها وصفه غير متوازن وغير المتناسب للأزمات المختلفة التي تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين في شتى أنحاء الشرق الأوسط. حيث يَفترَض عِلم الوكالة بهوية الجناة في بعض حالات قتل الموظفين وفقدهم، حسبما ورد في الفقرة ٩ من الوثيقة. ومع ذلك، وفي تناقض صارخ مع فروع التقرير التي تتناول إسرائيل، لم يحمل التقرير أي جماعة أو منظمة أو فرد أي مسؤولية. وطلب إلى المفوض العام أن يوضح للجنة من المسؤول وهل ستضغط الوكالة من أجل إنشاء مجلس تحقيق، على غرار المجلس الذي أنشئ بعد حرب عام ٢٠١٤ في غزة.

٤٩ - ومضى يقول إن الصفحة ٢٣ من النسخة الإنكليزية تتضمن تفاصيل سبعة حوادث أدت إلى إلحاق أضرار بالممتلكات وفقدان للأرواح في منشآت الأونروا في غزة. ومع ذلك، وكما هو متوقع الى حد ما، لا توجد مثل تلك التفاصيل بخصوص المذابح وأعمال التدمير المروعة التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون ومنشآت الأونروا في الجمهورية العربية السورية. وفضلا عن ذلك، أُعرِب في الفقرة ١٠ من التقرير عن الثناء والامتنان للنظام السوري- الذي تراه أكثر المجتمعات استنارة والحكومات الغربية نظاما يرتكب أعمال إبادة جماعية- على تقديم الدعم للاجئين الفلسطينيين. وهذا أمر يثير الدهشة، على أقل تقدير، ولا يمكن، إلا بصعوبة، التوفيق بينه وبين قائمة الإصابات في صفوف موظفي الأونروا في ذلك البلد والظروف المروعة التي يمر بها مخيم اليرموك للاجئين في دمشق. وأردف قائلا إنه في ضوء عدم وجود أي شيء يقترب من مجرد الإعراب عن الامتنان على هذا النحو للسلطات الإسرائيلية على توفير المياه الجارية والكهرباء في غزة، حتى في ذروة الحرب مع حماس

في عام ٢٠١٤، أو استمرارها في جهود إعادة الإعمار فيها، فإنه يتساءل عما إذا كانت الوكالة تؤيد النظام السوري باعتباره مثلا يجب أن يُحتذى به.

٥٠ - وتابع قائلا إن الفرع المعنون "المسائل القانونية" وردت فيه سلسلة من الشكاوى القانونية المقدمة من الأونروا ضد هيئات حكومية إسرائيلية متعددة بشأن مسائل تتراوح من فرض الضرائب إلى القيود المفروضة على تصاريح المرور العابر والقيود القنصلية. ولم يرد سوى فيه فقرة واحدة واقعية وغير جدلية إلى حد كبير تتناول الحالة في الجمهورية العربية السورية. وتساءل قائلا هل على وفد بلده مرة أخرى أن يستنتج أن الأونروا ليس لديها شكاوى قانونية أو مشاكل عليها مناقشتها مع نظام دمشق الذي طبقت شهرته الآفاق في عدم الالتزام بالقانون؟ وللأسف، اتضح هذا الافتقار إلى التوازن أيضا في بيان مفوض العام، حيث خُصص منه ٣٠ دقيقة تقريبا للأسباب الجذرية للحرب في غزة التي استغرقت خمسين يوما وانتهت قبل ١٥ شهرا من الاجتماع وسير عملياتها والنتائج المترتبة عليها، بينما خُصص أقل من ٥ دقائق لحرب محتدمة في الجمهورية العربية السورية منذ خمس سنوات بل تزداد احتداما. واستطرد قائلا إنه أنصت باهتمام إلى المفوض العام، لكنه لم يتمكن من الوقوف على أي شكل من أشكال توزيع المسؤولية فيما يتعلق بالمجازر التي تقع في ذلك البلد؛ بل إن المرء ليتصور كما لو أن الوفيات ناتجة عن كارثة طبيعية، لا عن جريمة طويل الأمد من صنع الإنسان يرتكب القسط الأكبر منها النظام السوري ولو أنه ليس مرتكبها الوحيد.

٥١ - وطلب إلى المفوض العام أن يطلع اللجنة على هوية الجهة التي ما فتئت تفرض سيطرتها على قطاع غزة منذ نحو عقد من الزمن. وقال إن التقرير يشير مرارا إلى الأعمال العدائية بين دولة إسرائيل والفلسطينيين في غزة، دون ذكر قادتهم. وتساءل عن الجهة التي أصدرت تعليمات عسكرية والمسؤولين عن وضع الأسلحة والذخيرة في مدارس الأونروا ومنشآتها. وأنهى بيانه قائلا إنه أيضا سيكون ممتنا إذا حصل على إيضاح بشأن عدم ذكر كلمة ''حماس'' إلا مرة واحدة فقط في التقرير بأكمله، وفي سياق جهود الوحدة الوطنية الفلسطينية دون غيره، وأعرب أيضا عن رغبته في أن يعرف كيف أن العمل في أراض تسيطر عليها منظمة إرهابية محظورة دوليا يؤثر على الأعمال اليومية للوكالة وعلى موظفيها.

٥٢ - السيد فوريس رودريغز (كوبا): سأل عما تقوم به الوكالة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على تحقيق أهداف التنمية الواردة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ التي اعتمدت مؤخرا، مثل الحد من عدم المساواة، والقضاء على الفقر، وكفالة التعليم الجيد الشامل للجميع، وحماية الفئات السكانية الضعيفة.

٥٣ - السيد كراينبول (المفوض العام للأونروا): أشار إلى آلية إعادة إعمار غزة، فقال إن الإجراءات والنُهج كانت معقدة في بادئ الأمر، حسبما يتبين من النتائج على أرض الواقع. وفي وقت لاحق، أجريت تحسينات في كيفية تيسير الآلية وصول المواد، ولكنها لا تزال غير كافية من حيث الحجم والسرعة وغيرهما من الشروط التي تحددها الجهات المانحة لتقديم الدعم المالي. والنداء الذي أطلقته الأونروا لا يغطي سوى نسبة تتراوح بين ٣٣ و ٣٥ في المائة من الاحتياجات، ولهذا، لا تزال هناك فجوة كبيرة. وعلى الرغم من التفاعل الوثيق مع أصحاب المصلحة، لا يزال التمويل يشكل قضية جوهرية. وفيما يخص الطلبات المالية، تنفق الأونروا ما متوسطه ١,٢ إلى ١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على العمليات. وهذا الاجتماع الذي عقدته اللجنة ليس المناسبة الملائمة للإعلان عن

التبرعات أو طلبها، بل المهم هو فهم أن التزام المنظمة الطويل الأمد في مجال التعليم والرعاية الصحية إنما يتطلب ترتيبات متعدد السنوات يمكن التنبؤ بها من أجل تجنب الحالات الصعبة، ودعا إلى انضمام مزيد من الدول الأعضاء إلى الجهود المالية تحقيقا لهذا الغرض.

٥٤ - وأردف قائلا إن الوكالة، تمشيا مع ولايتها، لا تركز فقط على اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان، بل تركز أيضا على مَن يهربون من النزاع الدائر في سورية. ولذلك فإن كل اللاجئين دون استثناء يستحقون الحصول على الخدمات التي تقدمها الأونروا وتتوافر فيهم شروطها، ويُلحق الأطفال بالمدارس على الفور. وفيما يتعلق بمصادرة الأراضي وهدم المنازل، فأول عمل تضطلع به الوكالة هو التواصل مع اللاجئين وتوثيق حالاتهم ومعالجة الاحتياجات الفورية للأسر. وفي إطار الحوار المنتظم الذي تجريه الأونروا مع قوات الدفاع والحكومة الإسرائيلية، تقدم الوكالة أيضا ملاحظاتها والنتائج التي تتوصل إليها بشأن الحالات بهدف كفالة عدم تكرار هذه الأعمال.

٥٥ - وانتقل إلى النقاط التي أثارها ممثل إسرائيل، فقال إن تعريف مصطلح "مفقودين" يشير في حد ذاته إلى صعوبة تحديد المسؤولية عندما يكون الأشخاص مجهولي المصير. واستدرك قائلا إنه لا يشك في أن بعض الموظفين المفقودين قد احتجزتهم قوات الحكومة السورية، وإنه أثار المسألة في دمشق. وإن المحاولات الرامية إلى توزيع المسؤوليات خلال حرب مثل تلك الدائرة في سورية إنما يعقد المسألة المعقدة بالفعل. أما مسألة قرار الأمين العام إنشاء مجلس للتحقيق من عدمه، فهو أمر غير مؤكد، لكن مسألة الأخطار المحدقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة أو حياتهم ينبغي التدقيق فيها بعناية في أي سياق. وأشار إلى أن ممثل إسرائيل أدلى، في الاجتماع العشرين للجنة في عام ٢٠١٤، بتعليقات مماثلة على التفاوت بين تحليله للوضع في إسرائيل وفي سورية. واستدرك قائلا إن التقرير الحالي (A/70/13) يتضمن محتوى أكثر تحديدا بكثير بشأن سورية من التقرير السابق؛ لأن هناك العديد من المسائل التي سيجري تناولها فيما يتصل بأمن اللاجئين الفلسطينيين ورفاههم وسلامتهم. وإن دوره ليس المقارنة بين السياقات السائدة في مختلف البلدان. ولئن كان من حق الممثل النظر في المعلومات المقدمة بشأن إسرائيل، فإنه يؤكد من جديد أنه بغض النظر عن دراسة الوكالة الحالة في إسرائيل أو مقارنتها بحالة سورية، من حيث تكرار تلك الدراسة وتفصيلها، فلا يمكن إعفاء حكومة من الحكومات من مسؤوليتها عن الحماية وعن ضمان رفاه اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال إنه سيكون سعيدا بمواصلة مناقشة ذلك في اجتماع ثنائي. وأضاف قائلا إنه لا يجد أية صعوبة في ذكر اسم حماس أو الإشارة إلى الدور الذي تقوم به هي أو أي من غيرها من العناصر الفاعلة، ولكن يبقى أن مجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام لم يستطع هو أو أي هيئة أخرى إسناد المسؤولية عن وضع مكونات أسلحة في ثلاث مدارس تابعة للأونروا في أثناء الصراع الذي دار في غزة إلى جماعة بعينها؛ ومن ثم، فالمسألة ليست مسألة إحجام الوكالة عن تحديد هوية مرتكبي تلك الجريمة. وفيما يتعلق بكيفية تأثر عمل الوكالة وعملياتها تلك في الأراضي، قال إن إيواء الوكالة ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ من المشردين في نحو ٩٠ مبنى مدرسيا خلال الحرب أمر يعود الفضل فيه إلى قدرتها على العمل في ظل التحدي الذي يفرضه وجود أي جماعة مسلحة أو مواجهة التبعات العسكرية المترتبة على أعمال أي طرف، بما في ذلك الحكومة الإسرائيلية. فلدى الوكالة سجل ثابت وملحوظ من الاستجابات على أرض الواقع.

٥٦ - وأعقب ذلك بقوله إن الحد من الفقر لا يزال يمثل أحد التحديات الكبرى. وإدراج التعليم، وهو ما أدى إلى

خلق فرص عمل، في أنشطتها الأساسية كان أحد رؤى الوكالة التي تستحق مزيدا من الثناء منذ إنشائها. والمشكلة التي تواجه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين هي التباين بين الجودة العالية للتعليم الذي يحصل عليه أفراده والظروف السائدة على أرض الواقع التي تضر بتوظيفهم والارتقاء بمستواهم. وذلك هو المجال الذي يجب أن يكون ميدانا للكفاح ضد الفقر المتزايد، لكن ذلك لا يمكن أن يحدث ما لم تُحل المشاكل الأساسية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سياسية لإنهاء النزاع في الجمهورية العربية السورية والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. فهذه هي الديناميات التي تقوّض التنمية والعمالة، مما يزيد الفقر ويقلل اعتماد المتعلمين-الذين ينبغي أن يتمتعوا بالاكتفاء الذاتي- على المساعدة. فبدون تحرك سياسي، ستزلق المنطقة إلى حالة من "نكوص التنمية" والفقر.

بيان مقررة الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا

٥٧ - السيدة لارسن (النرويج): عرضت تقرير الفريق العامل (A/70/379)، فقالت إن المداولات التي أجراها الفريق قد تغيرت تغيرا كبيرا منذ اجتماعه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، حيث تواجه الأونروا أسوأ أزمة مالية على الإطلاق. ويعرض التقرير الخاص للمفوض العام (A/70/272) بإيجاز خلفية الأزمة التي عَرضت للخطر إمكانية حصول نصف مليون من اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط على التعليم، ومختلف التدابير التي اتخذها الأونروا لعلاجها. وقد أعرب الفريق العامل عن ارتياحه إزاء سد الفجوة المالية في نهاية المطاف بفضل زيادة التبرعات المقدمة من بلدان عديدة، وعودة جميع الأطفال اللاجئين الفلسطينيين إلى المدرسة في الوقت المناسب وفي جميع مناطق عمل الوكالة. وكان نصف المبلغ الذي جُمع وفاءً بالتزام متجدد هو موضوع ترحيبنا من الجهات المانحة في دول خليجية؛ والمملكة العربية السعودية هي في الوقت الراهن ثالث أكبر جهة مانحة للأونروا بوجه عام. ويصف تقرير الفريق الحالة في ميادين عمل الوكالة، التي تأثرت جميعا بدرجات متفاوتة من جراء الاضطرابات الإقليمية الحالية.

٥٨ - ومضت قائلة إن الفريق العامل إذ يساوره القلق إزاء تكاثر الأزمات وما لها من آثار على عمليات الوكالة وتمويلها، والتزما منه بدعم جهود الوكالة الرامية إلى جمع الأموال، فإنه يحث الحكومات غير المنتظمة بعد في التبرع للأونروا أن تنتظم في تبرعاتها، ولا سيما للصندوق العام، ويدعو الحكومات التي قدمت تبرعات صغيرة، أو التي قلصت تبرعاتها أو أوقفتها إلى زيادة الدعم المقدم منها. ويحث الحكومات أيضا على أن تمول الصندوق العام للوكالة بالكامل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وعلى أن تثبّت الزيادة في تمويلها وتجعله متعدد السنوات، متى أمكنها ذلك، بما يتيح للوكالة تحسين التخطيط لأنشطتها. ويشجع الفريق جميع الدول الأعضاء على النظر بصورة إيجابية في تقرير الأمين العام عن تعزيز القدرة الإدارية للأونروا (A/65/705) وجميع القرارات المتعلقة بتمويل الوكالة، بغرض مواجهة العجز المتكرر في الميزانية ودعم العمل الحيوي الذي تضطلع به الوكالة. ومضت قائلة إن الأونروا أجرت إصلاحات كبيرة وستواصل تحديد ما يلزم من تدابير احتواء التكاليف وتنفيذها، متى أمكن ذلك، دون التضحية بجودة خدماتها الأساسية؛ وثمة حاجة أيضا إلى تحديد مصادر التمويل المحتملة للوفاء بالتزامات الوكالة فيما يتعلق بمستحقات إنهاء الخدمة، حسبما يقتضي الأمر.

٥٩ - وأردفت قائلة إن الفريق العامل يدعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في توصياته عند تقييم التمويل المقدم للأونروا في عام ٢٠١٦ وما بعده. وقد أحرزت الوكالة

تقدما في الجهود الرامية إلى احتواء تكاليفها؛ وينبغي أن تواكب الدول الأعضاء هذه التدابير بما يكفي من التمويل.

مناقشة عامة

٦٠ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تشكل مسألة جوهرية يجب حلها، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣)، من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل، وهو التزام تعهد بتنفيذه المجتمع الدولي، ولا يزال يتطلب تحركا مسؤولا وجماعيا وعاجلا. وإن التصاعد الحالي في التوترات وتدهور الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية-الاقتصادية والإنسانية مظهران من مظاهر الظلم المستمر لما يقرب من سبعة عقود، حارما أجيال اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية. ولا تزال أغلبية اللاجئين المسجلين لدى الأونروا الذين يزيد عددهم عن ٥,٥ ملايين لاجئ يعيشون في المخيمات التي أنشئت لتكون ملاجئ مؤقتة لهم، وتؤدي الأزمات المتعاقبة إلى تفاقم حالة ضعفهم في ظل تشريدهم وتجريدهم من ممتلكاتهم، ووفاتهم وإصابتهم، وتزايد فقرهم وبطالتهم. ويؤدي تفتيتهم في الوقت الراهن إلى إضعاف قدرتهم على التحمل وإيجاد أزمة وجودية، حيث يكافح عدد كبير من اللاجئين من أجل البقاء، ويُضطرون إلى الفرار من ويلات الحرب وبراثن الفقر بحثا عن الأمن بعيد المنال دائما وعن حياة أفضل لأسرهم. وتتضح هذه الظاهرة على وجه الخصوص في سورية، حيث يمتد النزاع الكارثي إلى لبنان والأردن، وفي فلسطين المحتلة، حيث تتأثر مجتمعات اللاجئين أكثر من غيرها بوحشية الاحتلال الإسرائيلي وأعماله المهينة. فأزمة اللاجئين والمهاجرين الحالية في المنطقة وفي أوروبا قد وجهت أنظارنا الضوء، مع ما في ذلك من قسوة، إلى درجة البؤس المرتبطة بكلمة لاجئ، تلك الكلمة التي غدت تُقابل بحالة من اللامبالاة لدى كثير من الناس عندما يتعلق الأمر باللاجئين الفلسطينيين. كما شددت على الحاجة المُلحّة إلى إيجاد حلول إنسانية تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لمعالجة الأسباب الجذرية.

٦١ - وتابعت قائلة إن حشد الإرادة السياسية لمعالجة أزمة اللاجئين الماثلة أمر ضروري، غير أن الحلول الشاملة تتطلب أيضا معالجة محنة اللاجئين الفلسطينيين التاريخية، والحالة السائدة المتمثلة في انعدام الأمن والاضطراب والشعور بالظلم. فلا يزال رد هذا الظلم في صميم بحث فلسطين عن السلام. وأكدت مجددا الأهمية المركزية التي تكتسيها حقوق عودة اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في الحصول على تعويض عادل عما تحملوه من خسائر وما تكبدوه من معاناة، استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣) وأحكام القانون الدولي ذات الصلة؛ وحق الفلسطينيين المشردين في حزيران/يونيه ١٩٦٧ في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في تسعينيات القرن الماضي. وإسرائيل، في ظل رفضها هذه الحقوق واستخدامها الشعارات الرنانة للتقليل من أهمية التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في تحقيق السلام، تتصرف تصرفات غير مسؤولة واستفزازية، وهو ما يضاف إلى ازدراءها التام لحقوق الإنسان وتقاعسها عن الالتزام حتى بأبسط المبادئ الأساسية لصنع السلام. وعلى المجتمع الدولي أن يطالب بتقيّد إسرائيل بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة؛ فلا يمكن السماح لإسرائيل بالاستمرار في عرقلة تحقيق السلام دون تحمل تبعات ذلك التصرف.

٦٢ - وتطرقت إلى مسألة المساعدات التي تقدمها الوكالة، فقالت إنها تضرب مثالا على الصلة بين المساعدة الإنسانية

الحقيقية والتنمية، وهو ما يثبت إمكانية تلبية الاحتياجات الأساسية، وبناء رأس المال البشري والحفاظ على الحقوق وصون الكرامة معا، حتى في أوقات النزاع والأزمات. فالوكالة بما تمثله من نموذج مهم في عصر التنمية المستدامة للجميع، تستحق الثناء والدعم على ما تؤيده من أعمال ينبغي كذلك أن تُرّتب من حيث الأولوية في سياق المساعدة الإنسانية الدولية. وفي ظل عدم وجود حل عادل، لا تزال الأونروا -التي أحدثت برامجها في مجالات التعليم وخلق فرص العمل والتمويل البالغ الصغر وصحة الأم وغيرها من البرامج، بلا أدنى شك، تغييرا ملموسا في حياة اللاجئين الفلسطينيين – شيئا لا غنى عنه. واستدركت قائلة إن هذا الأمر لا يمكن التسليم به؛ فالمخاطر التي تهدد برنامج الأونروا التعليمي، مع إمكانية إغلاق ٦٨٥ مدرسة و ٨ مراكز تدريب مهني، تثير بالغ القلق. وفي الوقت الذي تؤكد فيه بقية العالم أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة ومن أجل سلام الأمم وأمنها، فمن غير المقبول ترك الأطفال اللاجئين الفلسطينيين يتخلفون عن الركب وحرمانهم من حقهم في التعليم، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر متأصلة فيه. أما التعبئة الفورية لطاقات الوكالة، على أعلى المستويات، من أجل تفادي الأزمة والجهود الجماعية الرامية إلى تأمين الحصول على موارد كافية لهذا البرنامج الأساسي، فهي أمور جديرة بالثناء.

٦٣ – وأردفت قائلة إن ثمة احتياجات حقيقية، أما الأحلام بالعدل وبحياة حرة وكريمة فهي على المحك في كل مخيم من مخيمات الوكالة الثمانية والخمسين. وأما استجابة الجهات المانحة القوية للأزمة المالية التي لم يسبق لها في آب/أغسطس ٢٠١٥، فقد كانت لها أهمية بالغة في سد الفجوة التمويلية، وأكدت مجددا أهمية المهمة الإنسانية للوكالة. وزادت على ذلك قائلة إن دعم اللاجئين الفلسطينيين والتضامن معهم سياسيا وماليا ومعنويا -اللذين تأكدا من جديد في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى المعني بالاستدامة المالية للأونروا الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥– والتعجيل بعقد المؤتمر السنوي لإعلان التبرعات يجسدان التزاما دوليا قويا. وتعترف فلسطين بالعون والتعاون الحاسمين الذين ما فتئت تقدمهما البلدان المضيفة على مر السنين، فضلا عن الجهات المانحة، بما فيها الأعضاء والمراقبون في اللجنة الاستشارية والفريق العامل المعني بتمويل الأونروا. وأعربت عن تقديرها لسخاء الجهات المانحة الرئيسية وللجهات المانحة الجديدة والمستجدة، وعن أملها في أن تصبح تلك التبرعات تبرعات منتظمة. وقالت إن وفد بلدها أطلق نداء للحصول على تبرعات لصندوق الوكالة العام ونداءات طارئة للحصول على تبرعات متعددة السنوات عند الإمكان. وإن فلسطين تؤيد تماما الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تنويع قاعدة الجهات المانحة وتعزيز الشراكات، وأعربت عن أملها في النجاح في استراتيجيتها المتوسطة الأجل. وأضافت قائلة إن أعمال الوكالة في ميادين المساعدة الإنسانية والتنمية البشرية والحماية لا تزال أعمالا ضرورية، لكنها تؤكد من جديد النداء العاجل لبذل جهود جِدية ترمي إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. وهناك حاجة ملحة إلى إيجاد أفق سياسي يتسم بالمصداقية لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي الأساسية وحث المجتمع الدولي على حشد الإرادة السياسية اللازمة لمساعدة الطرفين على التوصل إلى حد عادل ودائم وشامل يستعيد حقوق الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، ويحقق تطلعاته ويحقق السلام. وختمت كلامها قائلة إنه أمر عاجل من النواحي السياسية والإنسانية والأخلاقية.

٦٤ – السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فأثنى على الجهود التي تبذلها الوكالة دون كلل، وعلى شجاعتها وتفانيها في ظروف صعبة غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر؛ فقدْ فَقَدَ ١٨ موظفا

أرواحهم في أثناء أداء واجبهم، كثير منهم في حرب عام ٢٠١٤ في غزة. والحركة إذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء انتهاك حصانة موظفي الأونروا وأماكن عملها على يد إسرائيل، فإنها تدين بأشد العبارات قتل موظفي الأمم المتحدة وتدمير أماكن عملها. وأضاف قائلا إن للدور المنوط بالأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أهمية بالغة في ظل عدم وجود حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين يشمل حقوقهم المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣). وتشعر الحركة بقلق بالغ إزاء الحالة الحرجة التي يمر بها اللاجئون، حيث ما فتئ الاحتلال يؤثر على حياتهم تأثيرا سلبيا في كل جانب من جوانبها، بدايةً من الأمن وحرية الحركة وانتهاءً بسبل العيش وفرص العمل. فما برح اللاجئون الفلسطينيون يواجهون تحديات خطيرة فيما يتعلق بحمايتهم طوال عام ٢٠١٤، بل يواجهون، في كثير من الأنحاء، تحديات وجودية، وهو ما أدى إلى مزيد من الانغماس في مستنقع الفقر واليأس. وقد أدت النزاعات المسلحة الدائرة في سورية إلى تفاقم حالتهم المزرية.

٦٥ - ومضى قائلا إن الحصار الإسرائيلي غير المشروع وغير الإنساني المضروب على غزة ما انفك يشل الاقتصاد ويخنق السكان ويمنع إيصال المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية اللازمة لإعادة الإعمار، وهو ما يعرقل الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. وبغية تمكين موظفي الأونروا من الاضطلاع بمهامهم الإنسانية بحرية، فعلى السلطة القائمة بالاحتلال أن ترفع فورا جميع القيود غير القانونية التي تفرضها على حرية حركة الأشخاص واستمرارها بين غزة والعالم الخارجي، امتثالا للقانون الدولي. وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته الأخلاقية والسياسية والقانونية من أجل وضع حد لسياسات إسرائيل غير القانونية وجميع انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني. وعلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيّد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٦٦ - وأعقب ذلك بقوله إن الحركة تعرب أيضا عن قلقها إزاء حالة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وما ينتج عنها من استمرار تشريد مزيد منهم، حيث فر الآلاف إلى بلدان أخرى بحثا عن السلامة، وهو ما يضيف إلى الأعباء التي تتحملها الأونروا، ولا سيما في ظل الحاجة المتزايدة إلى المساعدة الطارئة. وعلى الجهات المانحة تلبية تلك الاحتياجات العاجلة. فلا يزال نقص التمويل يشكل مصدرا للقلق، حيث يقوض الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز التنمية البشرية وتلبية احتياجات اللاجئين. وتحث الحركة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الجهات المانحة التقليدية، على زيادة تبرعاتها للوكالة من أجل تجنب وقوع أزمة مالية في السنوات المقبلة. ولئن كانت حركة عدم الانحياز تقدر الجهود والتعهدات التي قُطعت في أثناء مؤتمر القاهرة الدولي بشأن فلسطين: إعادة إعمار غزة، فإنها تشجع جميع الجهات المانحة على مواصلة تبرعاتها السخية، وهو ما يُمكّن الأونروا من التغلب على أوجه القصور المالية والفجوات التمويلية الخطيرة التي لا تزال تواجهها، بسبب زيادة النفقات الناجمة عن حالة عدم الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي والإنساني الخطيرة في جميع ميادين عملها. ولذلك، تواصل الحركة تأييد قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٥، فضلا عن الجهود الدؤوبة التي تبذلها الوكالة في مواجهة العديد من الصعوبات. وختم كلامه قائلا إن الأزمة الإنسانية الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يجب أن تُعالج ويتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يكثف جهوده الرامية إلى إنهاء احتلال فلسطين، وأن يتوصل

إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٧ - السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): تكلمت باسم المجموعة العربية، فأشارت إلى العمل الخطير والشاق المتمثل في تقدم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين في ظل المخاطر المستمرة التي يفرضها العدوان الإسرائيلي، وأعربت عن تقديرها للتضحيات التي قدمها موظفو الوكالة في أثناء أداء واجبهم، بل على حساب أرواحهم في بعض الأحيان.

٦٨ - وقالت إن المجموعة إذ تثمن ما قدمته الأونروا من دعم إنساني وتقني بالغ الأهمية إلى ما يزيد عن ٥,٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسورية والأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تعرب عن قلقها إزاء الأزمة التمويلية الشديد وغير المسبوقة التي هددت قدرتها على الاضطلاع بولايتها، وكان من شأنها أن تحوّل دون إعادة فتح مدارس الأونروا في بداية سنة ٢٠١٥ الدراسية لولا التبرعات السخية التي قدمتها إليها في اللحظات الأخيرة الدول العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

٦٩ - وأضافت قائلة إن المجموعة تؤيد مساعي المفوض العام الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع المالي للوكالة وأكدت من جديد دعوتها الموجهة إلى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المتخصصة وغيرها من الجهات المانحة إلى زيادة تبرعاتها للوكالة زيادةً كبيرةً من أجل تمكيّن الوكالة من تلبية المتطلبات المتزايدة لبرامجها في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر وأعداد اللاجئين المتزايدة.

٧٠ - وأردفت قائلة إن ثمة حاجة ملحة إلى الدعم المالي لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني والحفاظ على كرامته، لكن المجموعة تؤكد أن السبيل الوحيد لحل المشكلة الأساسية هو إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتقيّد بالقانون الدولي. ويجب على إسرائيل الكف عن أعمال العنف التي ما برحت ترتكبها، وهو ما يتسبب في إلحاق خسائر بشرية ومادية فادحة ويحبط جهود إعادة الإعمار؛ ورفع الحصار الخانق المضروب على قطاع غزة؛ والسماح فورا بدخول جميع المساعدات الإنسانية؛ ووقف بناء المستوطنات؛ ووضع حد لأعمال الإرهاب التي يرتكبها المستوطنون، مثل العمل الإرهابي المروّع الذي ارتكبه المستوطنون الإسرائيليون بإضرام النار في منزل أسرة الدوابشة وحرق رضيع حيا والتسبب في وفاة أفراد العائلة الآخرين في وقت لاحق.

٧١ - وتطرقت إلى الوضع في الضفة الغربية، فقالت إن الفلسطينيين قد حرموا من حرية التنقل ومستويات المعيشة الأساسية مع تزايد معدلات الفقر وتدهور الوضع الاقتصادي. وتواصل إسرائيل إرهاب الفلسطينيين واستخدام الذخيرة الحية لقتلهم في المناطق السكنية بلا رحمة، وتوسيع المستوطنات في القدس، وهو ما يعرض ٠٠٠ ٧ من سكان البدو، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، لخطر فقدان منازلهم. وإزاء هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، آن الأوان للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفا جريئا بتحميل إسرائيل المسؤولية عن جرائمها وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على نحو عاجل.

٧٢ - وتابعت قائلة إن المجموعة يساورها بالغ القلق إزاء المخاطر والمعاناة البشرية التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون، نتيجةً للأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية. وإنها تدين الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في مخيم اليرموك للاجئين، حيث أوقفت المساعدة الإنسانية الأساسية، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء تلك الأزمة ومحاسبة مرتكبيها. وواصلت قائلة إن المجموعة تحث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود الرامية إلى دعم الوكالة

والتعاون معها لدعم اللاجئين الفارين من الأزمة السورية في محنتهم.

٧٣ - وأعقبت ذلك بقولها إن المجموعة ملتزمة التزاما راسخا بمساعدة الوكالة في أعمالها حتى يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى وطنهم ويحصلون على التعويض الذي يستحقونه عن الأضرار الفادحة التي تلحق بهم على مدى عقود من الزمن، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣). والمجموعة إذ تؤكد من جديد أن المأساة الفلسطينية لن تنتهي بينما تواصل إسرائيل احتلالها للأراضي العربية، وانتهاكها للقانون الدولي، وحملة القتل والعنف التي تشنها على الشعب الفلسطيني، فإنها تؤيد جميع الجهود الرامية إلى الحصول على الدعم الدولي العاجل، لتحديد موعد نهائي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وضمان انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والمضيّ قُدما تحقيق حل الدولتين المتوخى في إطار مبادرة السلام العربية.

٧٤ - وتكلمت بصفتها الوطنية، فقالت إن حكومتها تشعر بالفخر بدعم الشعب الفلسطيني وتلبية احتياجاته الدينية والإنسانية المشروعة إلى العيش بحرية وكرامة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وإن المملكة العربية السعودية تبرعت بأكثر من ٣٥٠ مليون دولار للأونروا في عام ٢٠١٤، مما يجعلها واحدة من الجهات المانحة الرئيسية للوكالة جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكانت من أولى البلدان التي استجابت للنداء العاجل الذي أطلقته الوكالة في الآونة الأخيرة بمنحة قدرها ٣٥ مليون دولار للمساعدة على سد العجز والحيلولة دون إغلاق مدارس الأونروا. وعلاوة على ذلك، تعهدت المملكة العربية السعودية مؤخرا بتقديم مبلغ قدره ١١١ مليون دولار لتمويل برامج الوكالة وعملياتها التي تشمل التعليم والرعاية الصحية وإعادة الإعمار في قطاع غزة في أعقاب الهجوم الإسرائيلي الذي وقع في عام ٢٠١٤، وإصلاح المدارس والمنازل في الضفة الغربية ومخيم نهر البارد في لبنان وإعادة بنائها، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من النزاع السوري.

٧٥ - وختمت كلامها قائلة إن حكومتها تتطلع إلى التعاون مع الجهات المعنية الأخرى لزيادة التبرعات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وذلك للتوصل إلى حل دائم لأزمة للوكالة المالية، ولا سيما في مجال التعليم. وإن المملكة العربية السعودية إذ تسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه الأونروا في تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، فإنها تعرب عن تقديرها لجميع الجهات المانحة وتتعهد بمواصلة التزاماتها تجاه للوكالة. ونظرا إلى معاناة اللاجئين الفلسطينيين الشديدة على مدار ٦٥ عاما، فيلزم اتخاذ إجراء عاجل لتوفير الحماية الدولية لهم ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

٧٦ - السيد ستوراتشي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة، وهي الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد، وهو البوسنة والهرسك؛ وأوكرانيا، فقال إن العاملين في المجال الإنساني يعملون في ظل ظروف صعبة وخطيرة ويجب أن تحميهم السلطات المعنية. وأعرب عن تقديره لجميع موظفي الوكالة لما يقومون به من عمل، وقدّم تعازيه لأسر الذين فقدوا حياتهم في أثناء تأدية واجبهم.

٧٧ - وأشار إلى الشعور بالحاجة الملحة الذي ساد الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن الاستدامة المالية

للأونروا، عندما عملت الجهات المانحة من أجل التغلب على المصاعب المالية وذلك لضمان إعادة فتح مدارس الأونروا لسنة ٢٠١٥ الدراسية، فشدد على ضرورة ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في التعليم باعتباره أداة حاسمة في صون كرامتهم ومنحهم الأمل في المستقبل. وأشاد بجهود الوكالة، فأعرب عن امتنانه لجميع الجهات المانحة، ولا سيما المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، على تبرعاتهم التي أدت إلى تفادي الأزمة وسمحت لعدد يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ طفل بالعودة إلى المدرسة.

٧٨ - ومضى قائلا إنه نظرا إلى دور الأونروا الأساسي الذي تواصل أداءه في المنطقة، فيلزم بذل جهود أكبر من أجل تجديد شباب الوكالة، وتمكينها من استمرار عملها ومن الاضطلاع بولايته عن طريق تقليل المخاطر التي تواجه عملياتها إلى أدنى حد ممكن. ويتطلب ذلك تغييرا في النهج التي تتبعها والجهود المطردة الطويلة الأجل التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة، بما فيها الجهات المانحة والبلدان المضيفة وموظفو الوكالة واللاجئون أنفسهم. وشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تقاسم الأعباء وحث المانحين الجدد على أن يخطوا إلى الأمام.

٧٩ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب باستراتيجية الأونروا المتوسطة الأجل، ويؤكد أن الوكالة رغم عدم قدرتها على تلبية جميع احتياجات ٥ ملايين لاجئ فلسطيني مسجل، فإن ما تملكه من ثراء الخبرة الواسعة واتساع النطاق الجغرافي وتفاني الموظفين يجعل منها شريكا حيويا يمكن للسلطات الأخرى أن تتعاون معه.

٨٠ - والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بوصفها الجهات الرئيسية التي توفر المساعدة الدولية للأونروا، تؤكد مجددا التزامها المستمر بدعم الوكالة، وفي الوقت نفسه تحثها على تنفيذ مبادرات ترمي إلى تأمين الحصول على ميزانية متوسطة الأجل وتحقيق الاستقرار المالي وكفالة تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الأكثر ضعفا. والاتحاد الأوروبي إذ يثني على جهود المفوض العام وقيادته في هذا الصدد، فإنه يحث الوكالة على أن تتخذ مزيدا من الخطوات للحد من العجز في صندوقها العام، وأن تُوصّل بفعالية إلى موظفي الوكالة واللاجئين رسالة مفادها أن تلك الجهود ترمي إلى تحقيق الاستقرار والحماية في تقديم الخدمات الأساسية.

٨١ - وأعرب عن قلقه إزاء الحالة المتردية في قطاع غزة، حيث يعتمد مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على المعونة الغذائية المقدمة من الأونروا، فدعا المجتمع الدولي إلى معالجة تلك الحالة والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا لتخفيف القيود المفروضة في غزة، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتمكين من إيصال المعونة الإنسانية كاملة وتسهيل إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. وأشار إلى الأعمال العدائية المأساوية التي وقعت في عام ٢٠١٤، عندما قُصِفت منشآت الأونروا وفَقَدَ ١١ من موظفيها أرواحهم، فأكد من جديد أن الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من جانب الدول وغيرها من الجهات الفاعلة يشكل حجر الزاوية في تحقيق السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

٨٢ - وفيما يتعلق بالأزمة التي تواجهها الأونروا في سورية، أشار إلى أن مخيمات اللاجئين وأحياءهم السكنية، ولا سيما مخيم اليرموك، كثيرا ما تشهد اشتباكات مسلحة مكثفة وتُحرم، في كثير من الأحيان، من المساعدة الإنسانية. وأقر بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة للتعامل مع تدفق اللاجئين الفارين من سورية، فدعا جميع أطراف النزاع، وخاصة نظام الأسد، إلى التنفيذ الكامل لجميع أحكام

قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) والبيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عن طريق اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية المدنيين، والامتناع عن الهجوم على الأهداف المدنية، وإتاحة وصول المعونة الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق.

٨٣ - وأعرب عن شكره للأونروا على العمل الحيوي الذي اضطلعت به بينما كان اللاجئون الفلسطينيون في حاجة ماسة جدا إلى المساعدة، فأكد من جديد أن السبيل الوحيد لإنهاء محنتهم هو التوصل إلى حل عادل واقعي، في إطار اتفاق السلام الشامل على أساس الحل القائم على وجود دولتين الذي من شأنه إنهاء الاحتلال والوفاء بجميع المطالبات الأخرى وتحقيق تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالتعاون مع شركائه الدوليين، في مختلف الأطر بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية المعنية بالسلام في الشرق الأوسط، ومع الأطراف المعنية لتحسين الحالة على أرض الواقع والمُضيّ نحو إجراء مفاوضات الوضع النهائي بشأن التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع. وختم كلامه قائلا إنه إلى حين التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ستواصل دعم الأونروا فيما تضطلع به من عمل حاسم، الأمر الذي يساعد على إبقاء قيم الإنسانية والتضامن والكرامة والحفاظ على مستقبل الشباب الذين ما فَتِئُوا يعانون أشد المعاناة.

٨٤ - السيدة قعوار (الأردن): قالت إن مشكلة اللاجئين، حتى في عام ١٩٤٩ بينما كانت الأونروا تتعامل مع نحو ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني فقط كانت تتوقع عودتهم قريبا إلى ديارهم، تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وبعد مرور خمسة وستين عاما، وإزاء أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، وحالة متزايدة التعقيد، ويزيد من تفاقمهما النقص الشديد في الدعم المالي وانعدام الأمل في التوصل إلى حل دائم، لا تزال الوكالة تكافح في تلبية الطلبات المتزايد. وفي إطار قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا تتحمل المسؤولية عن المساعدة والتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين البلدان المضيفة وحفنة من الجهات المانحة وحدها، بل المجتمع الدولي بأسره. وللدعم المالي والمعنوي المقدم إلى اللاجئين الفلسطينيين من البلدان المضيفة والجهات المانحة الدولية والأونروا أهمية بالغة، وأي تخفيض في أي جزء من هذا الدعم سيعرض للخطر التقدم المحرز نحو إيجاد حل عادل ودائم وسلمي لمشكلة اللاجئين.

٨٥ - وأضافت قائلة إن الحالة في قطاع غزة بوجه خاص تثير القلق، حيث قسوة الأحوال المعيشية، وحرمان اللاجئين من احتياجاتهم الأساسية، والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حركة اللاجئين وموظفي الأونروا على السواء، وهو ما يعرقل تقديم الخدمات الأساسية. ولما كانت الوكالة قد عانت من قبل من أزمة مالية لعدة شهور، فحتى أدنى انخفاض في التمويل سيصيب بأضرار بالغة قدرتها على توفير هذه الخدمات، وهو ما اتضح في وقت سابق من عام ٢٠١٥ عندما كادت الوكالة تُضطرّ إلى تأخير بدء السنة الدراسية لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طالب. وعلاوة على ذلك، يؤدي تخفيض التمويل المقدم إلى الوكالة إلى زيادة تحويل العبء إلى البلدان المضيفة. وسعيا نحو تحسين الأحوال المعيشية للاجئين والعمل من أجل التوصل إلى حل دائم لمحنتهم، يجب أن تستند الوكالة إلى أساس مالي متين يتيح لها تنفيذ أعمالها. ولذلك، من الضروري توسيع قاعدة الجهات المانحة واعتماد منهجية جديدة من شأنها أن تكفل استمرار تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين.

٨٦ - ومضت تقول إن الأردن ملتزم أشد الالتزام بمعالجة القضايا الإنسانية، وخاصة حالة اللاجئين الفلسطينيين،

ويصر على ضمان نَيل الفلسطينيين حق العودة والحق في التعويض. والأردن، إذ يعمل في ظل شراكة مع الأونروا لمساعدة اللاجئين من خلال شبكة من المدارس والعيادات والمراكز الاجتماعية، فإنه يستضيف حاليا ٤٢ في المائة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، أي أكثر من أي بلد آخر، وقد تلقى عددا إضافيا قدره ٠٠٠ ١٥ لاجئ فلسطيني على مدى العام الماضي نتيجةً للأزمة في سوريا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، دعا الأردن إلى جانب السويد، إلى الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن الاستدامة المالية للأونروا للتصدي للعجز المالي الذي تعاني منه الوكالة. وستواصل الحكومة الأردنية، رغم محدودية مواردها، توفير الحماية والمساعدة للاجئين الفلسطينيين إلى أن يمكن التوصل إلى حل عادل لحالتهم عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٨٧ - وأعربت عن تقديرها للجهات المانحة للوكالة على الدعم المقدم منها، وأثنت على الأونروا وموظفيها على عملهم بالغ الأهمية في المنطقة التي شهدت تزايدا في حالة عدم الاستقرار في السنوات الأخيرة، فأكدت من جديد أن عمل الوكالة لا يساعد على ضمان الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين وكرامتهم فحسب، بل يساهم أيضا في الاستقرار الإقليمي.

٨٨ - السيد وهبي (لبنان): قال إنه رغم التوصل إلى محطات تاريخية مهمة في العام الماضي، مثل رفع علم دولة فلسطين في الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والستين للأونروا، فقد شهدت الوكالة أيضا أسوأ أزمة مالية. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تركيزه على كفالة رفاه الفلسطينيين وحمايتهم وحقوقهم.

٨٩ - ونوه بالجهود الدؤوبة الجارية الرامية إلى إصلاح الأونروا منذ عام ٢٠٠٦، فشدد على ضرورة تمكين قادة الوكالة وموظفيها من أجل التركيز على تقديم الخدمات وعلى جمع الأموال اللازمة لتعزيز هيكلها المالي وكفالة قدرتها على التنبؤ بمواردها. فلا يمكن للأونروا، ما لم تكن قوية وقادرة، أن تساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة، إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين، بما في ذلك مسألة اللاجئين الفلسطينيين، عملا بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار ١٩٤ (د -٣).

٩٠ - ومضى قائلا إن لبنان، حيث يشكل اللاجئون الفلسطينيون زهاء ١٠ في المائة من سكانه، رحب في الآونة الأخيرة بإضافة ٠٠٠ ٤٥ لاجئ إضافي هربوا من النزاع الدائر في سورية. ومع ذلك، رغم الزيادة في عدد اللاجئين، فالخدمات تتدهور والموارد المالية تنضب. فاللاجئون الفارون من سورية لم يعودوا يتلقون مساعدة نقدية كانت فيما سبق تشكل المصدر الرئيسي لدخلهم، الأمر الذي أدى إلى حالة تبعث على القلق حيث يفتقر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بشدة إلى الدعم.

٩١ - وتابع يقول إن لبنان، بوصفه بلدا مضيفا وعضوا في اللجنة الاستشارية للأونروا والفريق العامل المعني بتمويل الأونروا معا، ملتزم بالعمل عن كثب مع الوكالة في جميع المحافل المتاحة. وعندما كانت الأزمة المالية على وشك التسبب في تأخير بدء سنة ٢٠١٥ الدراسية في مدارس الأونروا، كتب رئيس مجلس الوزراء اللبناني إلى الأمين العام دعما للجهود التي يبذلها المفوض العام للأونروا لضمان الحصول على التمويل اللازم من أجل تمكين الأطفال المتضررين من العودة إلى المدرسة. واستطرد قائلا إن لجنة الحوار اللبنانية - الفلسطينية تسعى إلى ضمان التوصل إلى تحسين حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بطرق منها إقرار

تشريع ينظم التحاق العمال الفلسطينيين بالعمل في السوق اللبنانية، ونشر دليل لحقوق العاملين الفلسطينيين وواجبات، وإطلاق حملة تطعيم.

٩٢ - وواصل كلامه قائلا إن حكومة لبنان تعرب عن امتنانها للجهات المانحة التي ساعدت في إعادة بناء مخيم نهر البارد، وتدعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بمبدأ المسؤولية المشتركة من خلال التبرع بمبلغ ١٥٧ مليون دولار لا تزال مطلوبة لإنجاز مشروع إعادة البناء ونقل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٦ لاجئ الذين شردوا من المخيم. وأعقب ذلك بقوله إنه يحث الدول الأعضاء أيضا على الاستجابة للنداء الذي أطلقته الوكالة للحصول على الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للاجئين الفلسطينيين الفارين من الأزمة السورية. وعلاوة على المساعدة الإنسانية التي تقدمها الوكالة، فإن وجود الوكالة في حد ذاته بمثابة تذكير للمجتمع الدولي بضرورة الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والعيش في كرامة وسلام وعدالة.

٩٣ - السيد بيدرسون (النرويج): نوه بالدور المحوري الذي تؤديه الوكالة في تقديم الخدمات إلى عدد متزايد من اللاجئين، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون الذين أجبروا على الفرار من ظروف لا تطاق في وطنهم، فقال إن قدرة البلدان المضيفة على مساعدة اللاجئين قد وصلت إلى حدها الأدنى وإن الطلبات المتزايدة تؤثر على قدرة الوكالة على العمل. وأضاف قائلا إن النرويج يساورها القلق إزاء إمكانية اضطرار الوكالة إلى وقف بعض خدماتها الأساسية، بما في ذلك خدمات التعليم، إذا استمرت الحالة الراهنة.

٩٤ - ومضى يقول إن على الجهات المانحة والمجتمع الدولي واجب ضمان تمكن الوكالة من تقديم الخدمات إلى اللاجئين، وينبغي أيضا تقييم أثر تشرد اللاجئين على موارد الوكالة وأولوياتها. وينبغي للوكالة كذلك أن تواصل تكييف برامجها مع الواقع المتغيّر في المنطقة، مع إيلاء الأولوية إلى أشد فئات اللاجئين ضعفا. وقال إن وفد بلده يؤيد الجهود الرامية إلى التعجيل بإصلاح الأونروا بموجب استراتيجيتها المتوسطة الأجل، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تحسين أداء الوكالة ودعم ميزانيتها، ويشجعها على استخدام تقرير إدارة خدمات الرقابة الداخلية كأداة لتحسين الشفافية والمساءلة.

٩٥ - وأشاد بالجهود التي تبذلها الوكالة من أجل إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان، فحث الجهات المانحة على مواصلة دعمها المالي للوكالة أو زيادته، مشيرا إلى وجوب التمكن من القدرة على التنبؤ بالتمويل وأن يتسم بالمرونة وأن يصاحبه دعم سياسي لضمان تقديم الخدمات الأساسية للاجئين إلى أن يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وأعرب على قلقه إزاء استمرار الخسائر في الأرواح في صفوف موظفي الأمم المتحدة وعن تعازيه لأسر الذين فقدوا أرواحهم في أثناء أداء واجبهم، فأثنى على جهود الوكالة الرامية إلى خفض العجز في الميزانية وأكد من جديد التزام النرويج بالاستمرار في تقديم تبرعات يمكن التنبؤ بها إلى الأونروا.

٩٦ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، كان محقا عندما حذر في عام ١٩٤٩ من أن حرمان اللاجئين العرب من حق العودة إلى ديارهم، مع تمكين المهاجرين اليهود من الحلول محلهم سيكون جريمة مخلة بالمبادئ الأساسية للعدالة. والآن، بعد ما يقرب من سبعة عقود، لا تقتصر إسرائيل على مواصلة حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة، بل إنها تدعو إلى سحب مركز اللاجئين منهم. وعلاوة على ذلك، يجري جلب مزيد من المستوطنين الجدد للعيش في مستوطنات جديدة ومتوسعة على حد

سواء، بينما يُطرد الفلسطينيون قسرا، وتُدمّر منازلهم وتصادر أراضيهم. وقد فشل المجتمع الدولي حتى الآن في تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية الأخلاقية المتمثلة في إنهاء محنة اللاجئين الفلسطينيين، الذين يبلغ عددهم الآن ٥ ملايين لاجئ، بل تركهم فريسة للحملة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية التي تنتهك أبسط حقوقهم الأساسية. ومضى يقول إن وفد بلده يؤكد من جديد أن الحق في العودة لا يخضع للتفاوض أو التنازل أو التقادم، على نحو ما أكده القانون الدولي، ولا سيما القرار ١٩٤ (د -٣) الذي أكد مجددا حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن والحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. وتابع قالا إنّ من الغريب أشد الغرابة أن نستمع إلى ممثل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وهو يعرب عن قلقه إزاء حالة اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

٩٧ - وأعقب ذلك بقوله إن الأونروا تواصل الاضطلاع بعمل حيوي في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من الهجمات المنهجية والمتكررة على موظفيها ومنشآتها على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما في أثناء آخر هجوم إسرائيلي، عندما استُهدفت ٧٦ مدرسة تابعة للوكالة وقُتل ١١ موظفا من موظفيها.

٩٨ - وشدد على أن الدول العربية التي تستقبل اللاجئين الفلسطينيين ليست فقط بلدانا مضيفة بل هي جهات مانحة أيضا، لأنها توفر خدمات ومساعدات للاجئين دون دعم من الدول الأخرى، فقال إن الجمهورية العربية السورية قد اضطلعت بمسؤوليتها المتمثلة في الترحيب باللاجئين الفلسطينيين ومعاملتهم دون تمييز. وأردف قائلا إن بلده، كما ذُكر في العديد من تقارير المفوض العام للأونروا، ما فتئ، منذ عقود طويلة، يوفر أفضل ظروف ممكنة للاجئين الفلسطينيين. وشدد على أنه رغم الإقرار بأن اللاجئين الفلسطينيين في بلده يعانون الآن من صعوبات لم تكن موجودة في السابق، فهذا التغير قد نجم عن عاملين: أولا، الهجمات التي تشنها جماعات إرهابية مسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، على اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين السوريين المقيمين في مخيمات اللاجئين، مما أجبر العديد منهم على الفرار من المخيمات بحثا عن الأمان؛ وثانيا، التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة من جانب واحد التي تفرضها بعض الدول، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، على الجمهورية العربية السورية، وهو ما يؤثر سلبيا على حياة كل من المواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في البلد. وأشار إلى تعليق إسرائيل السابق شديد الغرابة بشأن الحالة في بلده، فطلب من جميع الوفود وضع العاملين المذكورين آنفا في الاعتبار قبل استنكار حالة اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية.

٩٩ - وذكر أن حكومته ستواصل بذل كل ما في وسعها لدعم الأونروا والتعاون معها. وشدد على الحاجة إلى توفير ما يكفي من الموارد المالية لتمكين الوكالة من مواصلة عملها القيم وفقا للولاية المسندة إليه بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د -٤) لسنة ١٩٤٩، وإلى منح الفلسطينيين تعويض عادل والسماح لهم بالعودة إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤ (د -٣). ودعا الدول التي تنفق مبالغ طائلة من المال على خوض الحروب، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، ودعم الإرهاب وتوفير المساعدة المالية والعسكرية لإسرائيل، إلى مراجعة تلك السياسات بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي. وشدد على أن جزءا يسيرا من تلك الأموال يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، فأعرب عن خيبة أمله لأن الدول المعنية، بدلا من ذلك، تتنصل من مسؤولياتها، لأسباب واضحة للجميع، وهو ما يتسبب في عجز هيكلي في ميزانية الوكالة.

١٠٠ - السيد زيندر (سويسرا): قال إن الجهود المبذولة والنتائج الملموسة التي حققتها الأونروا جديرة بالثناء، حيث نجحت الوكالة في الحفاظ على مستوى كاف من الخدمات رغم السياق الشديد التقلب الذي تعمل فيه، فضلا عن نقص مواردها المالية. فقد لحقت بالسكان المدنيين وباللاجئين الفلسطينيين الضعفاء والمهمشين بالفعل، الذين يعتمد ٩٥ في المائة منهم حاليا على المساعدة الإنسانية المقدمة من الوكالة عواقب وخيمة للغاية من جراء النزاع السوري واستمرار تدهور الأمن والحالة السياسية والاجتماعية-الاقتصادية. وعدم وجود عملية سلام إسرائيلية فلسطينية حقيقية أمر لا يمكن تحمله بل يزيد من ضعف اللاجئين الفلسطينيين. ويزيد الحصار المضروب على غزة، الذي بلغ عامه الثامن، والعنف المتصاعد في الضفة الغربية اعتماد اللاجئين الفلسطينيين على الحماية والخدمات المقدمة من الوكالة. ومضى قائلا إن سويسرا لا تزال تشعر بالقلق البالغ إزاء وقوع انتهاكات متكررة ومنهجية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان تترتب عليها عواقب وخيمة تلحق بالسكان المدنيين، ودعا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بالكامل وإلى محاكمة منتهكي القانون الدولي.

١٠١ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى دور الأونروا الرئيسي في تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين، وتوفير الاستقرار لهم، فقوة الوكالة وفعاليتها أمر ضروري. واستدرك قائلا إن الحالة المالية الحرجة التي تمر بها تضعف قدرتها على الاضطلاع بولايتها: فأسوأ أزمة مالية تمر بها على الإطلاق قد حُلت في اللحظة الأخيرة نتيجة للجهود السخية التي بذلتها جهات مانحة عديدة منها سويسرا. ولهذا، يجب السعي نحو التوصل إلى حل طويل الأجل لتجنب تكرار مثل تلك الأزمات كل سنة.

١٠٢ - واستطرد قائلا إن الوكالة تحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى موارد كافية يمكن التنبؤ بها كي تستطيع الاضطلاع بولايتها. ومازال نقص تمويل الصندوق العام مصدرا رئيسيا للقلق. وأشاد بجهود المفوض العام الرامية إلى معالجة العجز غير المسبوق الذي حدث عام ٢٠١٥ وعدد من المسائل الرئيسية المتعلقة باستمرارية التمويل؛ وقال إن الإصلاحات قد أثبتت فعاليتها ويجب السعي إلي تحقيقها. ويلزم أن تبذل الأونروا والجهات المانحة على حد سواء مزيدا من الجهود، وشجع الجهات المانحة على إيلاء الأولوية للصندوق العام؛ وأضاف قائلا إن سويسرا ستزيد تبرعاتها المنتظمة لهذا الصندوق إلى مبلغ ١٨,٥ مليون فرنك سويسري لعام ٢٠١٦، ليرتفع إجمالي مساهمتها إلى ٢١ مليون فرنك سويسري. وأعقب ذلك بقوله إن بلده لا يزال على استعداد للمشاركة في عملية استشارية طويلة الأجل بشأن تمويل الوكالة بهدف كفالة تقديم ما يكفي من المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين. وختم كلامه قائلا إن سويسرا ستواصل دعم إصلاحات الوكالة، ولا سيما الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة وتعزيز استقرارها المالي، والتعاون الوثيق معها إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.